چکیده‌های مقالات

۱. چکیده عربی

۲. چکیده انگلیسی

معايير توزيع العـادل للمـوارد الطبيعيـة غيـر قابلة للتجديد فى النظام الإقتصادى الإسلامى

سيد عدنان لاجوردى*
محسن رضايى صدرآبادى**
مجتبى سيدحسين‌زاده يزدى***

الخلاصة

إحدى القضايا الهامة فى توزيع الموارد الطبيعية لتنمية البلاد، هى قضـية العدالـة الاقتصـادية. لأنـه لايمكـن أن تحقق التنمية المستدامة إلا بعد تحقيق العدالة بين الأجيال وفى الأجيال نفسها. وفى هذا المجال بمـا أنـه لـيس هناک تعريف واحد للعدالة الاقتصادية فى توزيع الموارد الطبيعية معظم المفكرين تطرقوا إلـى بعـد واحـد مـن العدالة حول الأجيال أى إما العدالة بين الأجيال وإما العدالة فى الأجيال نفسـها وأغفلـوا النظـرة الشـاملة لكـلا البعدين. ولهذا فى هذه الدراسة لتبيين النظرية الشاملة للعدالة الاقتصادية وتقـديم آليـات كاملـة لتوزيـع عـادل للموارد الطبيعية باستخدام الأساليب المكتبية نقوم بداية بدراسة آراء المفكرين الغربيين والمسلمين حـول معـايير تحقيق العدالة فى الأجيال و بين الأجيال وتطبيقها مع الدين الإسلامى ثم قمنا بتجيمـع كافـة الآراء فـى إطـار جديد وتم تحديد نظرية العدالة فى هذا المجال. تظهر نتائج الدراسة بأن معايير تنفيذ العدالة تظهر فـى المراحـل المختلفة نظرا إلى الظروف الاقتصادية المختلفة وهذه المراحل على التوالى تنـتظم فـى أربعـة مبـادئ ويمكـن تخليص آلية توزيع الموارد الطبيعية حسب هذه المبادئ.

الكلمات الأساسية: *الأنفال، الموارد الطبيعية، معايير العدالة الإقتصادية، العدالة فى الأجيال، العدالة بين الأجيال.*
تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL):D63 ، P40 ، Q63.

*. أستاذ مساعد فى كليه الإقتصاد بجامعه الإمام الصادق ﷺ.
**. طالب الدكتوراه فى الإقتصاد بجامعه الإمام الصادق ﷺ.
***. طالب الدكتوراه فى الإقتصاد بجامعه سمنان.

الملكيه الزمنيه فى الأعيان و التطبيقات الإقتصاديه لها

سيد عبدالمطلب احمدزاده بزاز*
مجيد رضايى دوانى**

الخلاصة

هذه المقالة تريد الدراسة الفقهية للملكية الزمنية والتطبيقات الاقتصادية لها. لكن بما أن قانون ايران خاصة فى مجال القانون المدنى يبتنى على فقه الإماميه لايمكن اجتناب هذا المشكلة القانونية. ويتم تقسيم فحوى المقالة إلى ۵ أقسام: المقدمة وأدلة إذن الملكية الزمنية وآراء المراجع الدينية وميزاتها. وبالنظر إلى مفهوم الملكية ظهرت بأنه ليس فيها الاستقرار بل يمكن تنفيذها فى حالة عدم وجودها. والأدلة لاثباتها هى كالتالى: مبدأ وجود المشابه فى الوقف و فى الصلح و فى قاعدة السلطنة. ورأى بعض المراجع الدينية يويد النظرية المذكورة. و من الواضح أن قبول النظريه يساهم فى استقطاب الرأسمال للسكن وتقليص الكلفات وزيادة الاستثمار.

الكلمات الأساسية: *الملكيه، الملكيه الزمنيه، المساهمه الزمنيه، البيع على المكشوف.*
تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): D23 ، K11، P48،P14 ،Z12.

---

*. أستاذ مساعد فى القانون بجامعه مفيد.
**. عضو لجنه التدريس فى الاقتصاد بجامعه مفيد.

تحليل تأثير تنميه الوقف و الشئون الخيريـه كالقسم الثالـث للإقتصـاد علـى الموشـرات الإقتصاديه و تقديم حلول لتنميته فى إيران

مرتضى درخشان*
خديجه نصراللهى**

الخلاصة

هذه الدراسة تقوم بتعريف القسم الثالث من الاقتصاد (الوقف وأعمال الخير) كحلول لتطبيق الاقتصـاد الاسـلامى الذى ينمى التعاملات الصادقة باستخدام قدرات الاقتصاد الشعبى إلى جانب تنميه المنافسة فى الأسـواق. تعبـر المقاله الحركة فى هذا المسار ضرورة للتنمية الايرانية –الإسـلامية. تحـاول المقالـه لتبيـين الجانـب الحـديث للمنظمات والجمعيات التابعة للقسم الثالث من الاقتصاد منها الوقف واعمال الخير إضـافه إلـى تحديـد اهميتـه ومدى اثره على المؤشرات الاقتصادية كما تحاول لتقديم حلول لتنميه تلك الموشرات فى إيران.

وفى هذا الإطار باستخدام الاساليب المكتبية تقدم الدراسه نموذجا مفهوميـا لتفسـير تعامـل القسـم الثالـث مـن الإقتصاد مع القسمين الآخرين كما تدرس تأثير تنمية القسـم الثالـث للاقتصـاد علـى المؤشـرات الاقتصـادية كتنمية إجمالى الناتج المحلى (**GDP**)، ومؤشر التنمية البشرية (**HDI**) باستخدام الدراسة الاحصـائية. وتظهـر النتائج بأن تنمية القسم الثالث من الاقتصاد لها اثرا ايجابيا على إجمالى الناتج المحلى ومؤشر التنميـة الإنسـانية. وأخيرا اعتمادا على النتائج اعلاها تم تقديم ۱۱ طريقا لتنمية القسم الثالث من الاقتصاد.

---

*. طالب الدكتوراه فى العلوم الإقتصاديه بجامعه إصفهان.

**. أستاذ مساعد بكليه الإقتصاد بجامعه إصفهان.

الكلمات الأساسية: *القسم الثالث للإقتصاد، الوقف و ألشئون الخيريه، التعاملات الإنسانيه.*
تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): L31، Z12، O15.

تحقيق فى استخراج معايير الحق و العدل فى المصرفيه اللاربويه

حسن سبحانى*
محمد اميرعلى**

الخلاصة

تقييم الماده الواحده من قانون عمليه المصرفيه اللاربويه التى تعتبر "الثبات فى النظام النقدى والائتمانى على أساس الحق و العدل (وفق الضوابط الإسلاميه) بهدف تعديل التداول السليم للنقود والإئتمانات لسلامه اقتصاد البلد و نموه" من أهداف النظام المصرفى، يحتاج إلى المعايير والضوابط التى بمساعدتها يمكن تقييم وقياس مدى نجاح هذا النظام فى الوصول إلى أهدافها المنشوده.

هذه المقاله لتقييم أداء النظام المصرفى تقوم بتعريف "الكفاءة الاقتصادية"، "التساوى فى الحصول على القروض المصرفيه" و"الأولويه دفع ودائع القرض الحسن فى سبيل قروض الحسنه" كمعايير للتوزيع العادل للموارد المصرفيه، و تعرف "الحفاظ على قيمة العملة الوطنية"، " شفافية المعلومات " و"الإشراف" كأصول لتنفيذ العداله، كما تقدم "التوازن فى عناصر النظام المصرفى" كمعيار للعداله فى مكانه التوازن بين عناصر مجموعه واحده.

على أساس نتائج التحقيق، مؤشر العائد على الأصول كمعيار لتقييم دفع النقود ليس فى حاله مطلوبه. متوسط نسبه القروض الحسن لودائع القرض الحسن هو ۴۳ بالمائه. كما معيار الحفاظ على قيمة العملة الوطنية فى وضع غير مناسب. التناول لأصل الشفافيه والإشراف يظهر بعض المشاكل والتحديات فى هذا المجال كما التوازن فى عناصر النظام المصرفى أيضا فى وضع غير مناسب.

الكلمات الأساسية: *المصرفيه اللاربويه، العداله التوزيعيه والعداله للحمايه، التساوى فى الفرص، الإشراف،*

---

* أستاذ فى كليه الإقتصاد بجامعه طهران.
** ماجستير فى الإقتصاد بجامعه طهران.

الشفافیه.

تصنیف مجلة الأدبیات الاقتصادیة (JEL): G28، G21، G20.

تحلیل إقتصادی وفقهی لنقل صافی الربح من عامل رأس المال إلی عامل العمل

احمدعلی یوسفی*

الخلاصة

الشرکات الانتاجیة بعد خصم کافة الکلفات منها کلفات المحاسبیة وکلفات الفرصه، عادة تواجه صافی الدخل. حسب مبادئ الاقتصاد الرأسمالی والعلاقات الموجودة فیه، مثل هذا الدخل یتعلق بعامل الرأسمال وصاحبه. دفع صافی الدخل الی الرأسمال ودفع الاجور الثابته القلیلة للایدی العاملة یؤدی إلی ترکیز الثروه و تجمیع دخل المجتمع لدی عدد ضئیل من الأفراد فی المجتمع. وتظهر الاحصائیات بأن فجوة الثروة تزید یوما بعد یوم و من الواضح ازدیاد فجوة الثروة والدخل، یؤدی إلی استمرار الفقر فی المجتمع. ولهذا کافة الانظمة الاقتصادیة أبدت عن رأیها حول هذا النوع من الدخل وتحاول حذفها فی العلاقات الاقتصادیة أو تعدیلها. والنظام الرأسمالی یقترح نموذج سوق المنافسة الکاملة لحذف صافی الدخل للرأسمال. وبما أن ظروف تحقیق سوق المنافسة الکاملة لاتزال هدفا صعب الوصول لم تکن الإقتراح ناجحا. والنظام الاشتراکی یقترح حذف الملکیة الخاصة ونفی أصل الربح من العلاقات الاقتصادیة لحذف صافی الدخل للرأسمال وکما هو مشهور لم یکن الناتج إلا انتشار الفقر العام فی المجتمع.

وتعتقد هذه الدراسة بأن أحسن نموذج لحل هذه المشکلة هی نموذج الاقتصاد التعاونی التلفیقی. هذا النموذج إضافة الی تحدید الجائزة المطلوبة للرأسمال، تنقل صافی الدخل الی الایدی العاملة المتخصصة وغیر المتخصصة حسب دورها فی الإنتاج. بهذا النموذج یتم تعدیل فجوه الثروة کما یتم الوصول إلی

*. استاذ مشارک فی المعهد العالی للثقافة و الفکر الإسلامی.

الرفاهية المطلوبة وبالتالى يمكن التحكم على الفقر وتخليصه. فلهذا، تقوم المقاله على نجهـج توصـيفى و تحليلى بدراسة التعاونى التلفيقى حسب التعاليم الإسلامية وتظهر بأن هذا النوع من التعـاون، نـاجح فـى انتقال صافى الدخل الى عامل العمل وفى توزيع الربح بين الأشخاص الذين لهم دور حقيقى فى الإنتاج.
الكلمات الأساسية: *صافى الربح الإقتصادى، المنافسه، الاحتكار، كلفه الفرصه، نموذج التعاون التلفيقى.*
تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): D24, E33, D41, D42.

تحليل فقهى للجوائز المصرفيه فى ودائع القرض الحسن

حبيب‌الله شعبانى موثقى*

الخلاصة

أحد أنواع الودائع المصرفية هو الحساب الادخار الذى لايدفع اى ربح للمودع ولكن المصارف لتشجيع الزبائن لهذا النوع من الودائع المصرفية، تقوم بتقديم الجوائز، ونظرا إلى ماهية هذا النوع من الودائع المصرفية وهى القرض ووفقا للموضع الإسلامى الذى بناءا عليه القرض المشروط هو حرام وبمثابة الرباء، سئوال يطرح نفسه و هو هل ادخار النقود بهدف الحصول على الجائزة يعتبر القرض الربوى أم لا؟ هذه المقالة بطريقة تحليلية و توصيفية تريد اثبات هذه القضية، "مع أن البعض يعتقدون بأنه أخذ الجائزة حرام على الاطلاق ولكن القرض الربوى فى الجوائز المصرفية تتعلق بنية الشخص الذى يدخر أمواله". إن كان الزبون قام بادخار نقوده بهدف الحصول على الجائزة و اعتقد بان الجائزة حقه، هذا الادخار تعد قرضا ربويا ولكن فى غير هذه الحالة لايمكن القول بأنها ربوية. تقوم المقاله ايضا بتحديد أنواع مناهج الزبائن للتوديع و الادخار ضمن معايير الاثباتيه بالتفاصيل.

الكمات الأساسية: *التوديع، القرض الحسن، الجائزه المصرفيه، القمار، الربا، الشرط والداعى.*

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): G21, E59, Z12.

---

* خريج من الحوزه العلميه بقم المقدسه.